رئيس
مصلحة الضرائب المصرية

تعليمات تذكيرية للفحص

رقم (٥٩) لسنة ٢٠٢٤

نظراً لما تلاحظ في الآونة الأخيرة من إنتشار التعاملات الوهمية لبعض الممولين/ المسجلين بغية إصطناع حقوق ضريبية لهم بالمخالفة للواقع وهو ما يمثل واقعة للتهرب الضريبي المجرم قانوناً، لذا يتعين في إطار هذا النهج التأكيد على السادة المختصين بإدارات الفحص ضرورة مراعاة ما يلي :-

- التحقق من مطابقة بيانات منظومتي الفاتورة الإلكترونية والإيصال الالكتروني مع بيانات الإقرارات الإلكترونية المقدمة من الممول/ المسجل بالمصلحة ومطابقتها مع البيانات المسجلة بدفاتر وحسابات المنشأة (الإلكترونية أو اليدوية).
- التحقق من تناسب طبيعة وحركة الأصناف المشتراه مع نشاط المنشأة، وفي حالة عدم تناسبها يتم إجراء المعاينة اللازمة للتحقق من عناصر المخزون وقت المعاينة (كمية وقيمة)، وذلك من خلال مطابقة أرصدة بطاقات الصنف لكل صنف على حده .
- التحقق من أن المشتريات النقدية اللازمة للنشاط تكون في حدود رصيد حساب الخزينة وقت الشراء.
- التحقق من سداد قيمة المشتريات للموردين، وذلك من واقع دفاتر وسجلات المنشأة ، والمطابقة مع حركة النقدية أو كشوف الحساب الصادرة من البنك مع التأكيد على ضرورة إثبات نوع السداد ومستنداته.
- قيام المأمور الفاحص بالتحقق من سداد قيمة المشتريات والضريبة المستحقة عليها، وذلك عن طريق إستيفاء هذا السداد من خلال المأمورية التابع لها البائع وعلى مأمور الإستيفاء التأكد من تحصيل قيمة تلك التعاملات من واقع كشف حساب البنك أو حساب الخزينة ، أو أي من طرق التحصيل الأخري تتفق مع أحكام القوانين المنظمة في هذا الشأن والمثبته بدفاتر الشركة البائعة.

يراعى تنفيذ هذه التعليمات بكل دقة، وعلى الجهات المختصة متابعة تنفيذها

والله ولي التوفيق ...

رئيس
مصلحة الضرائب المصرية

رشا عبد العال راضي

تحريراً في : / ٨ / ٢٠٢٤ مصلحة الضرائب المصرية

وزارة المالية
مصلحة الضرائب المصرية
قطاع الفحص الضريبي
رقم الوارد : ٢١
التاريخ ١٤/٨/٢٠٢٤